تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

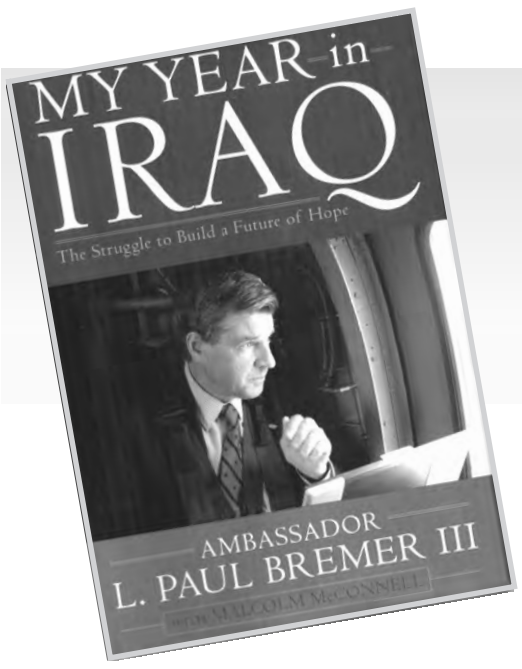

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة الثالثة و العشرون)

> كنا أيضاً نريد أن نجد زعماء سنّة وطنيين، ومرموقين. أثناء البحث عنهم، وجدنا أنفسنا نواجه معضلة بنيوية كبرى، متأصّلة في سياسة العراق بعد التحرير، وهي النقص في القادة السنّة ممن يتمتعون بمصداقية. كان معظم السنّة تقريباً، الناشطين سياسياً، قد انضمّوا إلى حزب البعث، وإلى أجهزة صدام الأمنية، أو أن النظام قتلهم بتهمة الخيانة. كان الأكراد يطلبون تمثيلاً يتناسب مع نسبة عدد السكّان العرب، وهي ٢٠ بالمئة. كانت توجد أقليات أخرى كالتركمان والمسيحيين، وغيرهم، ممن كان من المهم ضمّهم بطريقة ما. وكأن هذا لم يكن معقداً بما فيه الكفاية، كنا نأمل أن يكون كلّ إقليم من أقاليم العراق الثمانية عشرة ممثلاً أيضاً، ولم نكن نريد للإسلاميين أن يهيمنوا على الأغلبية العلمانية في البلاد.

في رسالة إلى الرئيس بوش، وصفتُ عملية اختيار المجلس بأنها تشبه "إشارةً تفصل جرفاً شديد الانحدار بين رجل أعمى وبين لعبة المربّعات (tic-tac-toe)، الثلاثية الأبعاد."

وفي الوقت الذي كان فريق العمل يصارع التحولات الطارئة، المعقدة، ثابرتُ بدوري في إقناع أعضاء مجموعة السبع الالتحاق بالركب. كنت قد عقدتُ اجتماعاً آخر مع مسؤول المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم، في الأول من تموز، وقد لمّح بأنه سوف يتعاون بشرط أن يطّلع سلفاً على قائمة مجلس الحكم، لكي يطمئنَ نفسه بأنه ممثل حقاً. وخمّنتُ أنه يريد أن يحصي الشيعة ليتأكّد بأنهم يشكّلون أغلبية. أكدتُ له أن النتيجة النهائية سوف تعكس "التوازن في المجتمع العراقي،" وهذه هي صيغتنا للاعتراف بالأغلبية الشيعية. قلتُ له إنني سأجعلُ هيوم هوران يطلعهُ على قائمة المرشّحين لمجلس الحكم، بشرط أن لا يخبر أحداً بذلك.

حين قدم الجلبي من أجل اجتماع آخر، في الثالث من تموز، بدا أكثر سكوناً، بعدما سمع أنني أقنعتُ الزعيمين الكرديين بالانضمام إلى المجلس. وقد ترك هذا انطباعاً قوياً لديه، كما قال، لأنه في الأسبوع الفائت، كان الاثنان قد أكّدا له بأنهما لن ينضمّا أبداً. كان قد أدرك أنه يجب أن يبقى في اللعبة، أو يتعرّض للتهميش.

أخبرني الجلبي أنه قابل مؤخراً آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني، أكثر رجالات الشيعة تبجيلاً في العراق، وهو إيراني. يملك الشيعة هرمية من رجالات الدين، ممن حقّقوا تميزاً في المعرفة اللاهوتية، ويتحدّث زعماؤهم، أو مرجعياتهم، من موقع النفوذ، بالنيابة عن أتباعهم. غير أن السنّة يفتقرون لهذا الخط الواضح من السلطة على رجالات دينهم. ويُعرف السيستاني بأنه رجل مؤمن بالله، ويعيش حياة زهد وبساطة، جاعلاً من نفسه مثالاً يُحتذى في عيون أتباعه. وقد أخبر الجلبي أنه لا يكترث كيف يتمّ تشكيل مجلس الحكم، لكنّه يصرّ على أنّ يقوم العراقيون، وليس التحالف، بكتابة دستور العراق.

"لقد قرأ السيستاني أنّ الجنرال دوغلاس ماك آرثر هو الذي كتب دستور اليابان،" أخبرني الجلبي. "يساور آية الله العظمى القلق بأن يفعل التحالف الشيء ذاته هنا."

قبل أيام، كان آية الله قد أصدر فتوى تنصّ بأن يكتب العراقيون الدستور، وأن يتمّ إنتخاب المؤتمر الدستوري، لا أن يعيّنه التحالف.

"ليس لدى التحالف أية نية لكتابة الدستور" قلتُ للجلبي. "وسوف أتأكّد من أن السيستاني يفهم ذلك."

وقال الجلبي إن دي ميلو قد أخبر السيستاني بأنه لا يرى بأن الانتخابات ستجري في العراق قريباً. على كل حال، نوّه دي ميلو على أنه حين كان ممثلاً للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، فإنّ منظمته أجرت انتخابات، فور وصوله إلى هناك.

أجبتُ بأنّ مقارنة دي ميلو المتعلّقة بتيمور الشرقية- وهي مستعمرة برتغالية سابقة في أرخبيل الجزر الإندونيسية- هي في غير مكانها. في العراق يوجد ٢٥ مليوناً، وفي تيمور الشرقية مليون فقط، وتركيبة اجتماعية أكثر تعقيداً بكثير. إن إجراء انتخابات في العراق في ظل الظروف الراهنة غير ممكن بكل بساطة.

بعد أن غادر الجلبي، اتصلتُ بسرجيو وقلت له إن اجتماعه مع السيستاني، بالرغم من أنه مفيد على العموم، قد أدخل في ذهن آية الله العظمى سوء فهم خطير حول تعقيد مسألة إجراء انتخابات سريعة في العراق.

قال"سوف أحاول إصلاح الأمر مع السيستاني،".

ولكن، وكما سنعلم، كان الضرر قد وقع.

وفيما كنا نعمل على توسيع مجلس الحكم، في الأسبوع الأول من تموز، جاء البريطانيون بفكرة ضم أحد المسؤولين في الحزب الشيوعي العراقي. كان الحزب في الخمسينيات والستينيات قد استقطب العديد من المثقفين والفنانين العراقيين، وهو ما يزال يحظى بالشعبية بين هذه الدوائر. وقد ترك صدام الحزب يترنّح، دون أن يقضي عليه، (....)

سألني سويرز إن كان لدي اعتراض مبدئي على الفكرة. قلتُ ليست لدي اعتراضات، بشرط أن نجد شخصاً طلق الأفكار الشيوعية الرديئة، المتعلّقة بطريقة إدارة الاقتصاد.

هكذا، في ٨ تموز، كنتُ في مكتب سويرز، وجهاً لوجه مع السكرتير العام، المتقاعد حديثاً، للحزب الشيوعي العراقي، عزيز محمد. والسيد محمد الكردي الذي التاسعة والسبعين من العمر، ينوء بوضوح تحت ثقل عمره المتقدم. وبعد أن وصفتُ خططنا المتعلقة بالمجلس، سألته عما تعلّمه من سقوط الشيوعية السوفيتية.

في جوابه، إبتعد عزيز كثيراً في ذكرياته، وراح يتحدّث كيف أن برجينيف كان قد تلقى رسائل لم يقرأها أبداً، وبعث برسائل لم يكتبها أبداً.

تركت تعليقاته انطباعاً مميزاً لدي بأنه كان ما يزال يظنّ بأنّ برجينيف هو الذي يدير المشهد في موسكو. لم أملك الشجاعة لأن أقول له إن ليونيد لم يكن بصحة جيدة في الآونة الأخيرة. وأسقطنا اسم عزيز من القائمة.

لحسن الحظ، وبعد أيام قليلة، قابلنا أنا وسويرز، بديلَ عزيز في زعامة الحزب، حميد مجيد موسى. كان شخصاً قصير القامة، ممتلئ الجسم، مفعماً بالحيوية، وفي منتصف الأربعين من عمره، ويفهم بوضوح الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص في العراق. وسوف يثبت موسى لاحقاً، وهو شيعي، أنه أكثر أعضاء المجلس شعبيةً وفعاليةً.

كنّا قد وصلنا إلى نهاية الشوط تقريباً، وبقي علينا أن نضع تمثيلاً نهائياً للشيعة في مجلس الحكم. في العاشر من تموز، جمعني اجتماع آخر مع عبد العزيز الحكيم، الذي كان ما يزال يلعب دور المانع. كان مستميتاً في تعيين نائبه، عادل عبد المهدي، كممثل للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مجلس الحكم.

"يجب أن أكون متواجداً دائماً لخدمة شعبي،" أكّد الحكيم.

بهذا المعنى، كان الحكيم يتبع تقليداً "مسالماً" من الحماية الذاتية، الذي يميز الإسلام الشيعي في المنطقة. حتى ظهور ثوريين دينيين من أمثال الإيراني آية الله الخميني، على المسرح العالمي في السبعينيات، كان الكثير من الزعماء الشيعة يسخّرون كلّ طاقاتهم للمسائل اللاهوتية، ولتحسين الوضع الاجتماعي والروحي لاتباعهم. وعبر بقائهم بعيداً عن المسرح الدنيوي، كانوا يستطيعون أن يتجنّبوا أحياناً، ولكن ليس دائماً، قتلةَ صدام.

"إن مجلس الحكم هو المكان الأفضل لخدمة شعبك،" أجبتُه.

وذكرتُ في سياق الحديث أنه سيكون هناك تمثيل جيد للشيعة في المجلس، مع أو بدون المجلس الأعلى للثورة، وهذه رسالة واضحة أننا سائرون قدماً بغض النظر عمّا سيقرره.

"ألا يمكنك أن تعطي استثناءً للمجلس الأعلى؟ وبالتالي نستطيع أن نرسل مساعداً إلى هناك؟"

"كلا، جميع زعماء الأحزاب الآخرين وافقوا على الخدمة شخصياً. إذا لم تنضمّ إلى مجلس الحكم، لن يكون للمجلس الأعلى أي تمثيل."

"يمكن أن أنظر في الموضوع إذا قدّمتَ لي بعض الضمانات."

"أية ضمانات؟"

عادل عبد المهدي، الذي بقي صامتاً حتى هذه اللحظة، قال إنهم يريدون "معاملة تفاضلية".

"هذا خارج أي نقاش. لدي مسؤوليات أمام جميع العراقيين لأجعل المجلس يعمل بكليّته. سأكون متوفراً لسماحة السيد الحكيم أو أي عضو آخر من المجلس في أي وقت، على مدى أربع وعشرين ساعة في اليوم. إن جوهر الديموقراطية هو البحث عن الحلول الوسط وعن العدالة. يجب أن تعملِ أنت وزملاؤك في المجلس بكل جد، وتحلّوا خلافاتكم بأنفسكم."

وتُركت المسألة هنا، على أن يراجع الحكيم قائمة العضوية في مجلس الحكم، ومن ثم يقرر. وقد أطلعه هيوم لاحقاً على القائمة المقترحة، شرط الحفاظ على السرية. وكما كان متوقعاً، اعترض الحكيم على اسم واحد من خصومه، والذي كنا قد أضفناه في اللحظة الأخيرة كسمكة حمراء. وحين أرسلتُ خبراً بأنني سأحذف الاسم إذا وافق الحكيم على الانضمام، أدركتُ أننا عقدنا صفقة.

عمل الفريق السياسي وراجع طويلاً قائمة الأسماء وتركيبة المجلس، حتى وقت متأخّر من التاسع من تموز، وحدد معضلتين اثنتين. كان لدينا ثلاث نساء فقط على القائمة الأولية للمجلس، وكنا نأمل بأن يرتفع العدد إلى أربعة على الأقل. ضغطتُ على الأكراد على مدى أسابيع للإتيان ببعض المرشّحين، على اعتبار أن النساء في كردستان، كن أكثر نشاطاً من الوجهة السياسية، خلال العقد المنصرم.

في العاشر من تموز، أخبرنا الحزبان الكرديان بأنهما لم يستطيعا الاتفاق فيما بينهما على اضافة أعضاء من النساء. أعطيتهما أربعاً وعشرين ساعة أخرى. ناقشوا وتجادلوا وتحدثوا لمدة يوم، ولم يخرجوا بنتيجة.

كانت المعضلة الثانية هي تطويق واحد من اكثر أئمة العراق احتراماً، هو سماحة السيد محمد بحر العلوم. وهو أحد كبار رجالات الشيعة في العراق، فر من ديكتاتورية صدام خلال انتفاضة ١٩٩١، وأمضى عقداً من الزمن في لندن، لكنه لم يكن يتحدث أية الانكليزية.

كنتُ قد قابلته مرات عديدة، وقد تقربنا منه من خلال العديد من الوسطاء، لكنه ظل مصراً على عدم المشاركة في مجلس الحكم. كنا نحتاج إلى شيعي آخر لنجعلهم أغلبية في المجلس المؤلف من خمسة وعشرين عضواً. وكنا نعرف أن بحر العلوم سيضيف ثقلاً معتبراً للمجلس.

إنها ليلة الجمعة، الآن، الحادي عشر من تموز، وننوي أن نرفع الستار عن المجلس في يوم الأحد، ١٣ تموز. وخرجنا بنتيجة، أنا و سويرز، أنه يجب أن نقوم، شخصياً، بجهد اللحظة الأخيرة، لإقناع بحر العلوم بالانضمام. وفي صباح يوم السبت، خرجنا بالسيارة متوجهين إلى بيته المتواضع في بغداد.

كان بحر العلوم شخصاً قصير القامة، ثقيل الحركة، يطلق لحية بيضاء طويلة، بوجنتين ورديتين، ونظارتين سميكتين، مدورتين. خلال الاجتماع، ظل حسّ الدعابة يرافق الإمام بكل وضوح. وبعد مضي ثلاث ساعات، عارضنا تقريباً في كل فكرة طرحناها، أنا وسويرز. بدا سريع الذكاء، قوي الحجة، متطلباً، وحاضراً ذهنياً. كل ذلك كان يحدث برَمش متواصل من عينيه. ظننتُ نفسي في حضرة قس يسوعي، متنكّر في إهاب الجن.

أعطى بحر العلوم أسباباً ثلاثة تقف وراء ترددِه في المشاركة في المجلس.

"أولاً،" قال، رافعاً سبابةَ يده اليمنى. "أتيتم إليّ في وقت متأخّر جداً في العملية، وهناك العديد من الناس في المجلس المقترح لا أعرفهم البتة." ثمّ أمسكَ بإبهام اليد اليمنى، "ثانياً، إن فتوى آية الله علي السيستاني تشير بوضوح إلى أنّ الدستور يجب أن تكتبه هيئة منتخبة. ثالثاً، ثمة ثلاث محافظات شيعية في الجنوب ليست ممثّلة في المجلس."

قدّمنا اعتذاراتنا عن عدم الاتصال به شخصياً في وقت أبكر من ذلك، وأضفنا أننا لم نقدم شيئاً يعارض الفتوى الآنفة. وأملنا بأن أولى الخطوات التي سيتخذها المجلس هي تعيين لجنة تحضيرية لتقديم المشورة عن كيفية كتابة الدستور. وأكثر من ذلك، شرحنا له، كيف عملنا على مدى شهرين لاختيار أصغر مجلس، يكون تمثيلياً بحق. إنّ عشرة أعضاء من أصل خمسة وعشرين هم من الجنوب.

وتابعنا النقاشات، فيما كنا نحتسي عدداً غير معروف من كؤوس الشاي، إلى أن أتى، لحسن حظنا، إبريق من قطع الآيس كريم اللذيذة، المغطّسة بالفستق. وفي إحدى مراحل النقاش، نوّه سويرز إلى أنه إذا كان الإمام مصراً على قول "لا" سيكون بمثابة الشخص الوحيد في العراق ممن يرفضنا. هذا كان سبباً بخطبة طويلة مسهبة."أنا لم أرفضكم. أنا راغب في العمل معكم. لكنني لا أستطيع أن أخدم بنفسي في المجلس." كان يريد أن يعين نجله، ممثلاً. قلنا لا. لا نستطيع في هذه المرحلة أن نسمح بأية استثناءات على القاعدة، "القياديون فقط".

محمد بحر العلوم

عادل عبد المهدي

سرجيو دي ميلو

حميد مجيد موسى

يتبع